العرب
السبت 2019/11/09
السنة 42 العدد 11523

اتصالات فرنسية أميركية لتوحيد المواقف بشأن الأزمة في لبنان

باريس تسعى إلى عزل الحالة اللبنانية عما يجري في العراق

تسعى فرنسا ذات النفوذ القديم في لبنان إلى دفع السياسيين باتجاه توفير صيغة حكومية بإمكانها تهدئة الشارع، فيما لا تزال المواقف الدولية حذرة من الأزمة اللبنانية خاصة الموقف الأميركي. وتريد باريس عبر وساطتها لحل الأزمة فصل الحالة اللبنانية عما يجري في العراق.

باريس – كشفت مصادر دبلوماسية أن فرنسا تشعر بالقلق إزاء الانسداد في الأزمة اللبنانية الحالية، وأنها تدرس خططا للعب دور فاعل لإقناع الطبقة السياسية اللبنانية بتقديم أفكار خلاقة للخروج من عنق الزجاجة.

وأكدت المصادر أن باريس لا يمكنها التفرّج على ما يجري من دون أن يكون لها دور في تقريب وجهات النظر، وتسهيل المشاورات الجارية، لتستعيد المؤسسات الدستورية اللبنانية دورتها الطبيعية. وقالت المصادر إن باريس متخوفة من أن انفلات الأمور في لبنان من شأنه تفجير كارثة دولية بسبب تواجد أكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري في البلد، وأن انزلاق الأمور إلى العنف سينقل المنطقة كلها إلى مرحلة لا يمكن ضبطها.

> توقيت التدخل الفرنسي يستند على معطيات بشأن جاهزية حزب الله لتوفير مرونة تتناقض مع مواقفه السابقة

وأضافت المصادر أن باريس التي تنظر بعين القلق إلى الوضع العراقي وتدرك خطورة المأزق هناك، ستسعى إلى مقاربة الحالة اللبنانية وعزلها عما يجري في العراق، وستعمل على إعادة تذكير كافة الفرقاء بالمظلة الدولية التي يحظى بها لبنان، والتذكير أيضا بأن المجتمع الدولي لن يسمح بجر هذا البلد إلى فوضى كارثية.

وكان وزير الخارجية الفرنسي قد أعلن إثر تقديم رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري استقالته، أن "لبنان يمر بأزمة خطيرة جدا".

وقال أمام الجمعية الوطنية "مع هذه الأوضاع تدعو فرنسا المسؤولين اللبنانيين إلى بذل كل الجهود لضمان استقرار المؤسسات ووحدة لبنان"، معتبرا أن إعلان سعد الحريري استقالته يفاقم الأزمة.

وقال لودريان لاحقا إنه "من الضروري من أجل مستقبل لبنان تشكيل حكومة بسرعة لتكون قادرة على إجراء الإصلاحات التي تحتاج إليها البلاد".

ونقلت مصادر إعلامية لبنانية عن مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى أن فرنسا دخلت على خط الأزمة الحكومية بقوة وبسرعة قياسية، دافعة في اتجاه الإسراع في معالجتها.

ويرى مراقبون فرنسيون أن فرنسا تعوّل على ما تملكه من قنوات تواصل مع إيران في محاولة لإقناع طهران بعدم استخدام لبنان أداة من أدوات الضغط والابتزاز.

ويلفت هؤلاء إلى أن الحكومة الفرنسية قد أخذت علما بتصريحات مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي والتي وصف فيها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالسذاجة في مسألة الوساطة التي يقوم بها بين طهران وواشنطن كما اتهامه بالتواطؤ ضد إيران. ولفت المراقبون بالمقابل إلى أن موقف ماكرون كان جازما في رفض إجراءات إيران الأخيرة بتخفيف التزاماتها في الاتفاق النووي، وأن باريس مدركة أيضا لحساسية ملف المعتقلين الفرنسيين لدى السلطات الإيرانية، بيد أن باريس تتحرك وفق ما تراه مفيدا للأمن الدولي.

وقالت المعلومات إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سيوفد مدير دائرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الفرنسية، كريستوف فارنو، إلى لبنان لمباشرة جهود ترمي إلى دعم حلول لتشكيل حكومة تأتي على مستوى الحدث الذي تمر به البلاد. وكشفت المعلومات أن السفارة الفرنسية باشرت التحضير لسلسلة من اللقاءات سيعقدها فارنو، وهي ستشمل، إلى جانب رؤساء الجمهورية ومجلس النواب والحكومة، عددا من الشخصيات اللبنانية المؤثرة.

وأكدت مصادر فرنسية مطلعة وجود اتصالات فرنسية مع عدد من عواصم الاتحاد الأوروبي ومع واشنطن من أجل نسج موقف واضح واحد مما يجري في لبنان، خصوصا أنه باستثناء فرنسا، فإن موقف العواصم الكبرى بقي ضبابيا وغافلا عن حقيقة الصراع الداخلي ودور حزب الله ومن ورائه إيران في عرقلة أي حلول تتجاوب مع مطالب الاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ 17 أكتوبر الماضي.

وتوضح أوساط قريبة من وزارة الخارجية الفرنسية أن باريس لا تريد لوساطتها وجهودها في لبنان أن تأخذ أبعادا إقليمية دولية، وستتجنب إقحام الأزمة اللبنانية وخيارات الحل لها في النزاع المتعلق بالسجال الأميركي الإيراني المحتدم منذ سحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب بلاده من الاتفاق بين إيران ومجموعة 5+1 حول البرنامج النووي. وتضيف الأوساط أن دبلوماسية فرنسا ستتعامل مع الفرقاء اللبنانيين وتحصر الأزمة الحالية في بعدها الداخلي المحلي مع الإدراك الكامل للدور السلبي أو الإيجابي الذي يمكن لطهران أن تلعبه داخل هذا الملف.

وقالت هذه الأوساط إن توقيت التدخل الفرنسي يستند على معطيات ومعلومات تمتلكها باريس حول جاهزية حزب الله لتطوير مواقفه وتوفير مرونة قد تتناقض مع المواقف السابقة التي سبق أن أعلنها أمين عام الحزب حسن نصرالله. ورأت هذه الأوساط أن استطلاع الرأي الذي سربه الحزب حول الشعبية العالية التي يتمتع بها الحراك الحالي لدى اللبنانيين ما هو إلا مقدمة لتبرير تنازلات قد تحتاج إلى حضور جهة دولية كبرى لها تاريخ وتراكم مع لبنان مثل فرنسا.

وفي دراسة استطلاعية أجراها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق التابع لحزب الله حول الحراك الشعبي تبين أن 76 بالمئة من اللبنانيين يؤيدون استمرار حراك الشارع. وقد استنتجت الدراسة أن هذا الموقف يكشف حجم ازدياد شكوى الناس من الأوضاع ويفرض على السلطات المختصة إدراك واقع أنها لم تعد تملك ترف الوقت لمعالجة الأزمات المختلفة ويبرز بشكل جلي عدم ثقة الناس بالمنظومة السياسية التي تحكم البلاد منذ عقود.

واستبعدت مراجع سياسية فرنسية أن تقدم باريس أي وعود لحزب الله بشأن ملف العقوبات الذي تفرضه الولايات المتحدة على الحزب. وقالت إن الرئيس ماكرون لم ينجح في إقناع الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والإيراني حسن روحاني بعقد لقاء بينهما على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يبدو أن وساطته ما زالت فاعلة هذه الأيام، وبالتالي لا تملك فرنسا الرغبة والنفوذ لحلّ ملف حزب الله.

وتخلص هذه المراجع إلى أن الموقف الدولي السلبي من حزب الله ليس أميركيا فقط بل تمدد أيضا إلى الاتحاد الأوروبي، لاسيما من خلال موقف بريطانيا الذي بات يصنف الحزب، بجناحيه السياسي والعسكري، إرهابيا، ولا تعتقد هذه المراجع أن حزب الله في وضع يسمح له بأي مقايضة.

المشاورات لا توقف الحراك

إسرائيل تتجه لمماطلة الأردن بشأن تسليمها أراضيها

القدس – ينتهي الأحد، حق المزارعين الإسرائيليين بزراعة الأراضي الأردنية في الباقورة والغمر والتي استأجرتها إسرائيل على طول الحدود المشتركة وكان لها حقّ التصرّف بها لمدة 25 عاما بموجب ملحقات معاهدة السلام الموقّعة بين الجانبين عام 1994. لكن المستأجرين يقولون إن أحدا لم يخبرهم ماذا سيحصل بعد ذلك.

ويقول خبراء إنه بالنظر لأهمية المنطقتين فإن من المستبعد أن تقدم إسرائيل على التفريط فيهما، ولئن كانت لا تستطيع إعلان ضمهما على غرار ما فعلت في الجولان، لعدة اعتبارات لعل أهمها أنها بذلك ستنسف معاهدة السلام مع ثاني دولة عربية، فإنها ستحاول المماطلة من خلال التحجج بأزمتها الحكومية الداخلية.

وتتولى حاليا وزارة الخارجية الإسرائيلية ملف المحادثات مع الجانب الأردني، بيد أن قرار الحسم فيه لا يبدو في الأفق في ظل الشلل الحكومي، ومتوقع أن تلعب إسرائيل على هذا الوتر. وبحسب ملاحق اتفاقيّة السلام الموقّعة في 26 أكتوبر 1994، تمّ إعطاء حقّ التصرّف لإسرائيل بهذه الأراضي لمدة 25 عاما، على أن يتجدّد ذلك تلقائيا في حال لم تبلغ الحكومة الأردنية الدولة العبرية برغبتها في استعادة هذه الأراضي قبل عام من انتهاء المدة، وهو ما فعلته المملكة.

ويقول رئيس المجلس الإقليمي الإسرائيلي لوادي الأردن إيدان جرينباوم حيث توجد أراضي الباقورة والغمر "إن المسؤولين الأردنيين أخبروه أنه بدءا من يوم الأحد، سيمنع الدخول إلى هذه الأراضي".

وأكد جرينباوم لإذاعة الجيش الإسرائيلي الجمعة "إن السلطات الإسرائيلية لم تخبرني بأي شيء".

وأضاف "حتى هذا الوقت لم يقم أي مسؤول إسرائيلي بإطلاعنا على آخر المستجدات".

وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية إن "الاتفاق سينتهي في 10 نوفمبر" دون إعطاء المزيد من التفاصيل.

جاكي خوجي

إسرائيل ستظهر ضعفا بإعادتها الباقورة والغمر إلى الأردن

ووافق الأردن على إبقاء هذه الأراضي الحدودية بتصرف الدولة العبرية، مع اعتراف إسرائيل بسيادة الأردن عليها. وأنهت معاهدة وادي عربة الموقعة في 26 أكتوبر 1994 رسميا عقودا من حالة الحرب بين البلدين.

ولم تكتسب هذه المعاهدة شرعية شعبية في الأردن حتى اليوم، لكن في نظر الشريحة الأكبر من الأردنيين الذين يجاور بلدهم إسرائيل والأراضي الفلسطينية ويعد أكثر من نصفهم من أصل فلسطيني، لا تزال إسرائيل "عدوا".

وتواجه العلاقة بين عمّان وتل أبيب تحديات متواصلة، لكن في المقابل هناك تعاون أمني واستخباراتي وثيق بين الدولتين.

وقال السفير الإسرائيلي في عمان عمير فيسبرود إن بلاده والأردن تنسقان جيدا على صعيد المياه والأمن، وإن زيارات الإسرائيليين إلى الأماكن السياحية في جنوب الأردن في ازدياد.

وأضاف فيسبرود "نسعى إلى إيجاد طرق لتحسين العلاقات. يمكن للبلدين أن يبذلا المزيد. الأردن شريك يمكن الوثوق به، والبلدان يتمتعان بالمصداقية".

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، أعلن العام الماضي أن الباقورة والغمر منطقتان أردنيتان وستبقيان كذلك، فيما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، العام الماضي أيضا، أنه يتوقع مفاوضات حول تمديد فترة الاستئجار.

ويأتي موقف العاهل الأردني بعد جدل واسع في البلاد، عن الموقف المنتظر من المملكة في مسألة تجديد عقد التأجير لإسرائيل. وتضمنت المواقف الأردنية وقفات رافضة ومذكرة نيابية وقع عليها العشرات من النواب، فضلا عن قيام نقابة المحامين بتوجيه إنذار عدلي للحكومة، يطالبها بعدم تجديد تأجير المنطقتين لإسرائيل.

وسلم 1351 ناشطا أردنيا مذكرة لرئيس الوزراء عمر الرزاز، طالبوه فيها بإنهاء اتفاق تأجير أراضي الباقورة والغمر لإسرائيل، وإشعار الاحتلال بعدم رغبة المملكة في تجديد تأجير هذه الأراضي.

وطالبت فاعليات شعبية وحزبية خلال مسيرة انطلقت من مجمع النقابات المهنية بمنطقة الشميساني، الحكومة بعدم تجديد اتفاقية تأجير أراضي الباقورة والغمر لإسرائيل، معتبرة أن تجديد الاتفاقية يعني "التفريط بأراضينا"، بحسب لافتات حملها المشاركون.

والاعتقاد السائد في إسرائيل هو أن الموقف الأردني بهذا الخصوص نابع من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وخاصة في القدس، وبسبب إعلان نتنياهو عشية انتخابات الكنيست الأخيرة أنه في حال شكل الحكومة المقبلة، سيسعى إلى ضم غور الأردن إلى إسرائيل.

مأزق للجانبين

مسيرات العودة تفقد زخمها دون أمل في تحقيق مطالبها

القدس – توافد المئات من الفلسطينيين نحو حدود قطاع غزة، الجمعة، حاملين الأعلام الفلسطينية للمشاركة في "مسيرات العودة وكسر الحصار" الأسبوعية، فيما تفقد المسيرات زخمها دون وجود أمل حقيقي، حيث تراجع أعداد المحتجين بصفة ملحوظة إلى بعض المئات بعد أن كانت بالآلاف.

ومع تخفيف بعض من وطأة الحصار بينما يستمر الانقسام ما بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس المسيطرة على القطاع، استمرت المسيرات بالتراجع والتساؤل حول ما تحاول تحقيقه الآن.

وأطلقت "الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار" (مشكّلة من الفصائل الفلسطينية)، على مسيرات هذه الجمعة اسم "مستمرون".

وحذرت الهيئة من سوء الأوضاع المعيشية في غزة جراء استمرار الحصار الإسرائيلي، مطالبة بـ"تدخل المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل إنهاء الحصار، وإلا فإن الانفجار بوجه الاحتلال قادم لا محالة".

والأسبوع الماضي صرح رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في غزة علي الحايك بأن القطاع الخاص في غزة يعمل بطاقة إنتاجية لا تتجاوز الـ15 بالمئة جراء استمرار الانقسام الفلسطيني والحصار الإسرائيلي للعام الثالث عشر.

وأكد الحايك أن "الظروف السيئة في قطاع غزة لا تزال مهيمنة على اقتصاده في ظل النزيف المتواصل للقطاعات الإنتاجية، والذي ألحق الضرر بالآلاف من النشاطات الاقتصادية في القطاع".

ومنذ مارس 2018، يشارك فلسطينيون في مسيرات العودة قرب السياج الفاصل بين شرقي غزة وإسرائيل، للمطالبة بعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم، ورفع الحصار عن القطاع.

ويقمع الجيش الإسرائيلي تلك المسيرات السلمية بعنف، ما أسفر عن استشهاد العشرات من الفلسطينيين، وإصابة الآلاف بجروح مختلفة.

> مع استمرار الانقسام ما بين السلطة الفلسطينية في الضفة وحركة حماس في القطاع، تستمر المسيرات بالتراجع

ولايزال الفلسطينيون يتوجهون كل جمعة إلى الحدود الشرقية لقطاع غزة، منهم من خرج للتظاهر بدافع المطالبة بحقه في العودة إلى أرضه المحتلة عام 1948، ومنهم من ذهب ليطالب بكسر الحصار المفروض على قطاع غزة منذ نحو 12 عاما.

ويعاني القطاع منذ عام 2007 حصارا خانقا، جعل أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر، الأمر الذي أدى إلى تضاؤل القوة الشرائية وإغلاق المصانع والمتاجر بشكل يومي.